



المملكة المغربية

رئيس الحكومة

وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

كلمة السيد الوزير

المنتدى الإفريقي الثاني عشر حول

البعد الثقافي للحكامة المسؤولة في تتبع

أهداف التنمية المستدامة

طنجة 31 ماي - 1 يونيو 2016

## بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة،  
السيدات والسادة رؤساء وفود الدول الشقيقة  
والصديقة،  
السيدات والسادة مسؤولو وخبراء المنظمات  
الإقليمية والدولية،  
حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي في البداية، أن أعبر لكم عن كامل  
سروري لتجديد اللقاء بإخواني وزملائي الأفاضل،  
ومع هذه النخبة من المسؤولين والخبراء بقارتنا  
الإفريقية العزيزة.

فباسم حكومة المملكة المغربية أرحب بكم في  
بلدكم الثاني وفي هذه المدينة السياحية الجميلة، مدينة  
طنجة، مهد انبعاث وإشعاع مؤسستنا العتيقة "   
الكافراد " متمنيا لكم إقامة طيبة بها.

هذه المؤسسة التي تعد بالنسبة لقارتنا، بفضل  
دعمكم وتفاعلكم المتواصلين، مبعث فخر واعتزاز،  
بالنظر إلى عطائها وأدائها المتميز على مر عقود  
خلت.

فلا أحد منا ينكر أن المركز الإفريقي للبحث والإينماء الإداري، راكم رصيذا علميا ومعرفيا هاما، انهال منه الباحثون والمنظرون في الحقل الإداري أقوم وأحدث السبل والمقاربات المنهجية والعلمية ساعدت على الدفع قدما بعجلة التنمية الإدارية وبمبادئ الحكامة الجيدة بأوطاننا.

إذ شهد المركز مسارا حافلا من النقاشات البناءة ومطارحة مختلف الآراء وتبادل العديد من الممارسات والتجارب المتميزة ببلداننا، شكلت عنوان النهضة الإبداعية الإفريقية في مختلف المحافل والمنتديات الدولية، ولدى المنتظم الدولي عبر العديد من الجوائز العالمية التي حازت عليها التجارب الإفريقية في هذا المجال.

وإذا كان لنا أن ننوه بعطاء وأداء الكافراد في هذا المضمار، فعلينا أن نعترف بأن الفضل كل الفضل، يعود إلى الجدية والمسؤولية التي تميز تنظيم وسير فعاليات المنتديات الإفريقية، التي دأب المركز على عقدها حول مواضيع الساعة وحول قضايا ذي راهنية كبرى بالنسبة لتطور الإدارة الإفريقية وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة بها.

ولعل ما يركي هذا الطرح، هو ما نحن بصددده اليوم، في نطاق الدورة الثانية عشرة للمنتدى السنوي الإفريقي المنعقد حول موضوع من الأهمية بمكان يتعلق «بالبعد الثقافي للحكمة العامة المسؤولة في تتبع الأهداف الإنمائية المستدامة».

وإني إذ أتشرف بافتتاح أشغال هذا المنتدى، لأود أن أتقاسم معكم بعض الأفكار التي تدرج في سياق هذا الموضوع الذي يستأثر بالاهتمام على كافة الأصعدة.

إن رهانات التغيير عبر إرساء مبادئ وقواعد الحكمة العامة ودعم نتائجه، يعتبر ذي صلة وثيقة بالبعد الثقافي في هذه الدينامية، حيث هناك تلازم وطيد بين الثقافة وقضايا الإصلاح.

ومن شأن هذا التلازم أن يفتح أفقا جديدا للتأمل النظري والفكري لإشكالية ثقافة الإصلاح. أفق جدير بأن يتأسس داخله وعي جديد بقضايا الإصلاح يتجاوز اختزالها في إجراءات وتدابير إلى ثقافة ومنظومة قيم وسلوكات ترفع من شأن المرفق العام وتسمو بعلاقاته مع المرتفقين.

فالحكمة المسؤولة والتدبير الرصين، يتناقضان  
إذن وسياسة الإهدار للموارد ومع السلوكات المشينة  
التي تعصف بالجهود التنموية وبمصداقية وقدسية  
المرفق العام .

إن موضوع هذا المنتدى ، يستمد أهميته من  
معطى أساسي ، يقوم على ارتهان الحكامة المسؤولة  
بمستوى تتبع الأهداف الإنمائية وتقييمها. وهذا ما  
يتطلب إعادة النظر في آليات اشتغال المرفق العام  
لرفع من أدائه وتدعيم قدراته على التدبير والخلق  
والابتكار.

وكما هو معلوم فإن الابتكار أو التجديد يشكل  
في الوقت الراهن ضرورة لأمحيد عنها نتيجة  
المتغيرات والتطورات التي يعرفها المحيط الداخلي  
والخارجي للإدارة.

فبالنظر إلى السياق الحالي المطبوع بتنامي  
الوعي لدى المواطن وتنامي حاجياته ومتطلباته ،  
مقابل ندرة الموارد ، فإن الابتكار أصبح مسارا ثقافيا

مستمرا يفرض نفسه في صيرورة الحكامة  
المسؤولة، لإيجاد الحلول للمعضلات الاجتماعية  
وترشيد موارد الدولة وعقلنتها .

فالابتكار يستدعي إذن العمل بطرق أفضل بدل  
فعل أقصى مايمكن ، أي نهج حكامة مسؤولة في  
تفعيل وتتبع وتقييم السياسات الإصلاحية .

وهذا ما يفسر أن المرفق العام في حاجة إلى  
ثقافة جديدة وأسلوب حديث يتجلى في ابتكار  
المناهج، وفتح فضاءات جديدة اعتمادا على تفكير  
جديد وعلى أفكار متجددة تتبلور في فضاءات  
يحضرها مختلف الفاعلين.

والهاجس الرئيسي المطروح في هذا الشأن ، هو  
كيف نكتسب هذه المهارة الثقافية وكيف نضمن  
استمرارية المبادرات الابتكارية . إن الأمر يقتضي  
بكل بساطة تغيير طرق العمل والتوفر على قيادة  
حازمة مقتنعة بالعمل التجديدي ذي البعد الثقافي .

كما أن الأمر يستدعي بأن تكون هناك إرادة قوية لتغيير الوضع، كما يجب تجاوز كل الإكراهات. ينبغي إذن تغيير كل المناهج الموروثة المكرسة لاستقرار الأشياء على حالها.

وفي هذا الإطار، وانسجاما مع فلسفة مؤسسة " الكافراد " فإني أشدد على أهمية تعميم ونشر مانبتهكره على نطاق واسع بين إدارتنا، والعمل ما أمكن على نقل المبادرات الابتكارية وتعاضدها في إطار التعاون بين بلداننا.

وأنتهزها فرصة في هذه المناسبة، كي أشيد وأنوه بتفعيل الاقتراح الذي تقدمنا به السنة الفارطة حول تنظيم جائزة إفريقية لأنجع التجارب في مجال الإدارة الرائدة. وأثني مسبقا على هذه التجارب وعلى هذا التنافس الشريف الذي من شأنه دعم المبادرات الابتكارية الإفريقية.

## **حضرات السيدات والسادة**

مما لا شك فيه أن أهمية الأبعاد الثقافية للحكامة المسؤولة، تكمن في كونها تمثل ضمانا أساسية

للاستمرارية والتفاعل الإيجابي بين الأجيال، يقوم على استثمار التراكمات ودعم المكتسبات التي تحقها الأجيال المتوالية.

إن خاصية الاستمرارية التي توفرها العناصر الثقافية، هو ما يجعل من الأهداف الإنمائية المستدامة أفقا طبيعيا لتعزيز الحكامة وتقويتها.

وإن جذورنا التاريخية الإفريقية وخاصيات هويتنا وثقافتنا الغنية لكفيلة بتوطيد هذه الاستمرارية وجعل منها مصدر إغناء لإقرار منظومة إفريقية للحكمة، تتكامل داخلها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية.

كما يتقوى من خلالها المضمون الإنساني للبرامج والمخططات، من خلال الإشراف القوي للفاعلين بما في ذلك الفئة المثقفة والملاءمة الضرورية لوسائل العمل، فضلا عن الاستجابة الجيدة للحاجيات وللطموحات التي لا تتردد الفئات المستهدفة في التعبير عنها أو المطالبة بها.



## حضرات السيدات والسادة

إن تنظيم منتدى من هذا الحجم لتدارس موضوع البعد الثقافي للحكمة العامة المسؤولة يعد بمثابة التزام قوي من طرفنا كمسؤولين وخبراء وباحثين ، نحو إشاعة المفاهيم الحداثية والمتطورة للتغيير والتحديث ذلك، الحاكمة المسؤولة هي ثقافة قبل أن تكون سلوكا ونمطا وممارسة وتطبيقا.

ولا يمكن تصور أي حكمة دون تهيئ الظروف الملائمة لها والقيام بالتغييرات الضرورية لاستيعاب مغزاها وأبعادها.

الشيء الذي يفسر اليوم هذه الحاجة الكبرى لدعم كل هذه الجهود بالانخراط في بناء سياق ثقافي مرجعي يؤصل لثقافة الحكامة وينوع من إمكانات دعم وتعزيز خياراتها.

وفي هذا الصدد، أوكد أن المغرب راكم، منذ سنوات ما يكفي من التجربة والخبرة، انطلاقا من مختلف المحطات السياسية والظروف الاقتصادية المتغيرة التي مر بها، والتي مكنته من تطوير نموذج

متميز للحكمة المسؤولة، تراعي باستمرار التطلعات المتنامية للمواطن وتتفاعل مع المحيط الإقليمي والعالمي، من خلال اعتماد الآليات المؤسساتية والتدبيرية المناسبة لحكمة عامة مسؤولة.

ولا أريد أن تفوتني هذه المناسبة، دون أن أشيد بالمبادرات التي تقوم بها الدول الإفريقية في مجال تعزيز الحكمة المسؤولة وترسيخ بعدها الثقافي. مجددا لكم التأكيد على استعداد وجاهزية المملكة المغربية لتضع تجربتها وما راكمته من خبرات في هذا المجال، رهن إشارة كل الدول الشقيقة والصديقة، رغبة منها في تعزيز شراكة تضامنية، وتوطيد دعائم نموذج تنموي مستدام بقارتنا الإفريقية.

ويجذر بي أن أستحضر هنا التوجه السامي الذي ما فتئ يؤكد عليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس في عدة مناسبات ، والقاضي بوضع إفريقيا في صلب التعاون الدولي ، واعتماد رؤية إدماجية متناسقة ومتكاملة الأبعاد على المدى المتوسط .

وتعزيزاً لهذا المقترح فإننا نتطلع بكثير من الثقة والتفاؤل إلى ما ستسفر عنه أشغال هذا المنتدى من نتائج وخلصات علمية هامة، ستدعم عملنا التشاركي والتعاضدي بما سيقوي مؤسساتنا ونظمتنا التدبيرية بالمرافق العمومية وتقوية الحكامة داخلها .

مرة أخرى أجدد الترحاب بكل الإخوة والزملاء متمنياً لأشغال هذا المنتدى كامل التوفيق والنجاح.

**والسلام عليكم ورحمة الله.**